

## AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,  
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE

Paraissant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs  
S. Bostros & Ibrahim Jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 17



( إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا )

## الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
نصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسا « أمين شميل »  
يديرها ويحررها  
سليم بستر و إبراهيم جمال الحاميان  
اشتراكها السنوي  
٩٦ غرشا صاغا ونصف (٢٥ فرنكا)  
تدفع سلفا

هذه الجريدة مقررة رسميا لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

رئيس الجلسة وسماع شهادته بعدها وشهادة طبيب  
الاسيتاليه التي عولج فيها وحددت لذلك جلسة  
٢٧ ديسمبر سنة ٩٩ وابتقت الفصل في المصاريف  
وبجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٠ اخذت شهادة  
المذكورين ونيابة الاستئناف طلبت تأييد الحكم  
الابتدائي

ومحكمة لاستئناف بتاريخ اليوم المذكور  
طبقاً للمواد ( ٢١٨ و ٣٥٢ و ٢٠ و ٤٩  
عقوبات و ٢١٢ جنابات الوارد نصها بالحكم  
المستأنف حكمت حضورياً بتأييد الحكم المستأنف  
والزام المحكوم عليه بالمصاريف وان لم يدفعها  
يعامل طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات وفي يوم الخميس  
٢٨ دسمبر سنة ٩٩ تقرر بقلم الكتاب من  
موسى موسى سعد برغبته النظر في هذا الحكم  
امام محكمة النقض والابرام طبقاً للمادة ( ٢٢٠  
جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والمحامي  
عن المحكوم عليه والاطلاع على أوراق القضية  
والمدولة قانوناً

حيث ان اوجبه النقض هو خلو الحكم  
المطعون فيه من الاسباب بما ان الحكم المذكور  
بعد ان صدر في التاريخ الواضح به ولم توجد  
له اسباب في قلم الكتاب لغاية يوم تحرير تقرير  
طلب النقض والابرام أي في اليوم الثامن عشر  
من تاريخ صدوره

## ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٨٥٤ المقيدة  
بالجدول العمومي نمرة ١٢٥ سنة ١٩٠٠ وعبد  
الشافي سالم مدع بحق مدني  
وقائع الدعوى

النيابة العمومية اقامت الدعوى على هذا المتهم  
وطلبت عقابه بالمادة ( ٢١٨ ) عقوبات لاتهامه  
بضرب عبد الشافي سالم المدعي بالحق المدني  
حق نشأ عنه عاهة مستديمة بزراعه يوم ٧ مايو  
سنة ٩٩ بالناحية

ومحكمة الزقازيق الابتدائية الاهليه حكمت  
بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ٩٩ طبقاً للمواد ( ٢١٢ )  
جنابات و ٢١٨ و ٣٥٢ و ٢٠ و ٤٩ عقوبات  
حضورياً برفض طلب سماع الطيبين المطلوب  
أخذ اقوالهما اليوم وبحبس موسى موسى سعد  
ستين اثنين مع الزامه بان يدفع للمدعي المدني  
مبلغ ثمانين جنيهاً افرنكياً فقط على سبيل التعويض  
وبالمصاريف

والمحكوم عليه استأنف هذا الحكم وكذلك  
استأنفه المدعي بالحق المدني ونيابة الاستئناف  
طلبت تأييده

ومحكمة الاستئناف قررت بتاريخ ١٣ ديسمبر  
سنة ٩٩ بالكشف على المدعي بالحق المدني بمعرفة  
الطبيب الشرعي بعد تحليفه اليمين القانونية امام

## القسم القضائي

٤٣٦

نقض و ابرام - ١٧ مارس سنة ٩٠٠  
موسى موسى سعد - ضد - النيابة

## خلو الحكم من الاسباب

يعتبر الحكم خالياً من الاسباب ومن  
بيان الواقعة اذا لم يوجد في قلم الكتاب قبل  
مضي التمانية عشر يوماً المحددة في المادة ٢٢١  
من قانون تحقيق الجنابات موعداً لقديم أوجه  
النقض والابرام - والمادة ١٠٣ من قانون  
المرافعات يازم مراعاة منطوقها في الاحكام الجنائية  
اذ لا يوجد في قانون تحقيق الجنابات ما يخالفها  
ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت رئاسة  
سلطة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور  
خضر مسيو دوهلس وقاسم امين بك ويوسف  
شوقي بك ومستر هالزون قضاء ومحمد صفوت  
بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الاهلية ومحمد  
علي سعودي افندي كاتب الجلسة  
اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من موسى موسى سعد  
مهره ٣٥ سنة فلاح مولود ومقيم بناحية سنهوت  
بمركز مينا القمح شرقية

وحيث أنه يتضح من أوراق الدعوى ان اسباب الحكم لم تودع بقلم الكتاب لمطلع عليها من له صالح فيها الا اليوم الثامن عشر بعد النطق اي اليوم الاخير من المدة المقررة للطعن فيها بطريق النقض والابرار

وحيث ان عدم ذكر الواقعة في الاحكام من الالوجه التي تبطلها كمقتضى المادة (١٤٧ جنائيات) وحيث ان القانون لم يحتو على نصوص تتعلق باسباب الاحكام ولكن الاجراءات التي يلزم مراعاتها ولم تذكر بين الاجراءات الجنائية يجب الرجوع اليها حسب الاحوال المقررة في قانون المرافعات المدني وملاحظة المبادئ القانونية

وحيث ان الاحكام يجب اصدارها بناء على اسباب والا تكون لاجية كما هو منطوق المادة (١٠٣) مرافعات مدني وانه يجب مراعاة ذلك في الاحكام الجنائية ايضاً اذ الحكم بخلاف ذلك يكون حكماً اختيارياً ينتج منه ضرر عظيم غير قابل للاصلاح مما اذا حصل في حكم مدني وحيث ان القصد من نص المادة (٢٢١) جنائيات المدلة بالامر العالي الصادر في ٢٤ يناير سنة ٩٥ هو المدة التي يجب مراعاتها لاشتمال الاحكام على ذكر وقائع الدعوي والاسباب التي استوجبت العقاب

وحيث ان مدة الطعن القانونية كانت مقدرة بثلاثة أيام قبل اصدار الامر العالي المذكور وان المتبع في الاحكام هو النطق بالحكم بنصها في الجلسة بدون تلاوة الاسباب التي تقدم فيها بعد الى قلم الكتاب وان تأخيرها لم ينشأ عنه ضرر لان الطعن بطريق النقض لم يستوجب اذ ذاك رفع اوجه في مدة مقررة ويمكن قبول الطعن المذكور بعد سماع طالبه نص الحكم في الجلسة

وحيث ان الامر العالي المؤرخ ٢٤ يناير سنة ٩٥ قضى برفض النقض المرفوع بدون اوجه وقد صرح للطلاب فخص الحكم والاجراءات وابداء اوجه الطعن واستبدال المدة التي كانت ثلاثة ايام

بثمانية عشر يوماً ولذا اضاف الشارع على نص المادة (٢٢١) المدلة هذه العبارة : وعلى قلم الكتاب ان يعطي لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية ايام من تاريخ صدوره الخ

وحيث ان لفظة صورة المعبر عنها في هذه المادة موضوعاً عوضاً عن لفظة ملخص الواردة في النسخة الفرنسية ولكن رغباً عن هاتين اللفظتين فانه غير ممكن استخراج صورة الحكم الذي لم يشتمل الا على النص وانه اذا كان قرر الشارع ايداع الاسباب بعد ثمانية ايام من النطق بالحكم لانزم قلم الكتاب بامر يستحيل اتباعه في بعض الاحوال

وحيث ان الشارع لم يبطل الاحكام التي تقدم صورها او ملخصها في مدة الثمانية ايام لان تقديمها ليس ضروري للطعن بطريق النقض لان طالب النقض له طرق أخرى للاطلاع على الحكم سواء لفحص اوراق الدعوى او البحث في دقائر قلم الكتاب ولكن ليس المراد هنا بصورة الحكم او ملخصه وان ما يلزم معرفته متى يجب ايداع أصل الحكم وان الشارع اراد بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة (٢٢١) أن يكون الحكم كاملاً ومودعاً في قلم الكتاب في مدة الثمانية أيام بعد النطق بالحكم

وحيث انه لو سلم بالابداع في اليوم الاخير من المدة المقررة كما حصل في هذه الدعوى ينتج من ذلك تقليل المدة الى بضع ساعات اولى برهة ولا يتيسر لطالب النقض التروي في ابداء اوجه النقض وفحصها كما قرره القانون والا يكون الطلب باطلاً مع أن القانون حدد له ثمانية عشر يوماً وحيث انه لا يمكن القول بان التأخير في اسباب الحكم بقلم الكتات لا ينتج منه الا اطالة المدة القانونية للطعن بطريق النقض والابرار وهذا مخالف لنص المادة (٢٢١) التي تجمل سريان مدة النقض ابتداء من النطق بالحكم وليس بعد ايداعه في قلم الكتاب

وحيث انه يجب نقض الحكم بطلانه بطلاناً جوهرياً من عدم ذكر الواقعة واسباب الحكم لان ما اطلع عليه رافع النقض لا يشتمل الا على النص الذي نطق به في الجلسة

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار المقدم من المحكوم عليه وبالفاء الحكم المطعون فيه وبالحالة القضية على دائرة استئناف اخرى للحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

\*\*\*

﴿ ٣٧ ﴾

نقض وابرار - ١٠ مارس سنة ٩٠٠

جناب النائب العمومي - ضد - محمد جمعه

عبد الله ومن معه

بطلان الاحكام

- ١ - اذا كانت صحيفة الدعوى باطلة يلزم المحاكم الحكم ببطلانها فقط وليس ببطلانها وبالبراءة والا كانت الاحكام باطلة
- ٢ - اذا حكم بشيء لم يطلب كان الحكم كذلك باطلاً

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور حضرات باسني تادرس بك ومسيو دوهلس ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاة ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الاهلية ومحمد علي سعودي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي في الطعن المقدم من جناب النائب العمومي في قضية النيابة نمرة ٢١٨٤ سنة ٩٩ المقيده بالجدول العمومي نمرة ٩٩ سنة ٩٠٠

ضد

جمعه محمد عبدالله عمره ٤٨ سنة عمدة الخربة يوسف خليفه يوسف « ٤٥ » شيخ غفر علي محمد يوسف « ٤٠ » طواف عمران حسن « ٧٥ » مزارع



١٨٨١ لا يجوز تركيب آلات رافعة للمياه ثابتة كانت أو متحركة الا بعد التصريح به من نظارة الاشغال العمومية التي لها الحق المطلق في التصريح بذلك أو منعه فاذا رفضت النظارة المذكورة التصريح بتركيب آلة من هذا القبيل فلا يكون ذلك الا عملاً بالحق المحول لها بمقتضى الامر العالمي المشار اليه ولا مخالفة فيه لاي قانون ومن تمت لا يجوز ان يكون القرار الصادر منها بالرفض موضوعاً للبحث أمام السلطة القضائية بصفة انه قد تسبب عنه ضرر لفرد من الافراد

#### الاموال الاميرية

ليس في الامر العالمي الصادر بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ المختص باموال الاراضي المبيعة من الحكومة ما يحتم عليها احدث ترع أو غيرها من طرق الري وبمقتضى هذا الامر يجب سداد الاموال المقررة عليها مهما كانت حالتها ولو لم يتمكن مالكيها من زرعها فاذا طالبت بها فلا يكون ذلك الا تمسكاً بحق مطلق مخول لها بدون شرط ولا قيد

وعلى ذلك لا يكون للمالك الارض الحق في مداعة الحكومة بهذا الخصوص ولو بنى دعواه على عدم تمكنه من زرع الارض لرفض الحكومة التصريح له بتركيب آلات ري متى كان هذا الرفض مبنياً على ما لها من السلطة المخولة لها قانوناً

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات حامد محمود بك والمستتر هالتون قضاة ومحمد جلال افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية مديرية الترقية الحاضر بالجلسة سليم بك وكيل مندوب قسم قضائها المقيدة بالجدول العمومي في سنة ١٨٩٩ غمرة ٢٠٦ مستأنفة

ضد

سليمان بك السيد اباضه المقيم بناحية غزالة الخير الحاضر عنه بالجلسة حضرات حبيب بك غانم واسماعيل خليل افندي المحامين مهتاتف عليه

حكمت في الموضوع بعد سماع أقوال المتهمين ببراءة ساحتهم من التهمة المسندة اليهم .

وحيث ان المحاكم لها ان تبطل من تلقاء نفسها كل خطأ جوهري أو يتعلق بالنظام العام وفيما عدا ذلك فان ازالة الخطأ يكون نتيجة اهل من لهم صالح في رفعه من الخصوم فان المادة (٢٤٠) جنابات تقضي بان اوجه البطلان التي تقع قبل المرافعة يجب التمسك بها قبل سماع شهادة أول شاهد أو عند الدفاع في حالة عدم وجود شهود

وحيث انه لا محل لهذا الوجه حتى لو لم يكن للمحاكم الحق فقط في قبول هذا البطلان وقت رفعه عقب سماع شهادة أول شاهد بل عند رفعه بالكلية كما هي الحالة في هذه الدعوى وفضلاً عن ذلك فان بطلان الخطأ يسقط بحضور المتهم في الجلسة

وحيث ان الذي تحقق محكمة الاستئناف من الخطأ في صحيفة الطلب فانه لم يكن لها على أي حال الحق في التثبت في موضوع التهمة سواء بالبراءة أو بالقبال وكان يتعين على النيابة العمومية اصلاح الخطأ الناشئ في صحيفة الطلب وان الحكم في هذه الدعوى بالبراءة جاء مخالفاً للقانون ومحكمة الاستئناف حكمت في شيء لم يطلب منها قانوناً وعليه فهذا بعد من الاوجه التي تبطل الاحكام بطلاناً جوهرياً

#### فهذه الاسباب

حكمت المحكمه بقبول النقض والابرار واحالة الدعوى على دائرة أخرى بمحكمة الاستئناف لتحكم فيها حكماً جديداً وازافت المصاريف على طرف الحكومة

\*\*\*

﴿ ٣٨ ﴾

استئناف مصر - مدني - ١١ يناير سنة ١٩٠٠ مديرية الترقية - ضد - سليمان بك اباضه الاختصاص والآلات الرافعة للمياه بمقتضى الامر العالمي الصادر في ٨ مارس سنة

علي عمران « ٢٢ » شيخ بلد  
ابراهيم عمران « ٣٥ » شداق  
احمد محمد بنحيت « ٣٢ » مزارع

#### وقائع الدعوى

النيابة العمومية اهتمت المذكورين الثلاثة الاول باستعمال القسوة مع الاخير والثلاثة الآخرين بضربه وبتجاربه هو أي الاخير بالتعرض بالقوة الى عمران حسن في الاطيان الواضع اليد عليها ومنعه من الانتفاع بها في ٩٩

سبتمبر سنة ٩٩ بالخرية ومحكمة قنا الجزئية حكمت بجلستها المنعقدة في ١٣ ديسمبر سنة ٩٩ طبقاً للمادة (١٧١) جنابات والمادة الاولى من دكريتو سنة ١٨٩٢ والفقرة السادسة من المادة (٣٥٢) عقوبات حضورياً أولاً ببراءة ساحة كل من جمعه محمد عبدالله ويوسف خليفه وعلي محمد يوسف وعمران حسن وعلي عمران و ابراهيم عمران مما نسب اليهم تائماً بحبس احمد محمد بنحيت المتهم الاخير مدة خمسة عشر يوماً تلقاها وجهه اليه والزمت بالمصاريف فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم في ١٤ ديسمبر سنة ٩٩ واستأنفته أيضاً نيابة المحكمة المذكورة في ٢٣ منه ونيابة الاستئناف فوضت الرأي لمحكمة بالنسبة للمبرأين وطلبت تأييد الحكم بالنسبة للمحكوم عليه

ومحكمة الاستئناف بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٠٠ حكمت حضورياً ببراءة ساحة المتهمين وازافة للمصاريف على طرف الحكومة

وفي يوم الاثنين ٢٩ يناير سنة ١٩٠٠ تقرر بقلم الكتاب من جناب النائب العمومي برغبته النظر في هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرار طبقاً للمادة (٢٢٠) جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال المحامين عن المتهمين والاطلاع على أوراق القضية والمداولات قانوناً

حيث ان النقض صحيح بشكللا

عن الوجهين المرفوعين من النيابة العمومية المنحصرين في ان الحكم المطعون فيه قرر بطلان الاجراءات الناشئة من صحيفة الطلب ثم

من حيث أن سليم بك أباطه رفع هذه الدعوي ضد مديرية الشرقية بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٩٩ قال فيها انه اشترى من المديرية المذكورة خمسمائة فدان وانتظر من الحكومة تسهيل طرق المواصلات والري من نحو حفرتع وخليجان ومصارف وسكك زراعية وان تصرح للملاك الاطيان بتركيب آلات رافعة بخارية كانت أو غير بخارية فجاء الامر بالعكس حيث ضربت على تلك الاطيان خراجاً وأجبرت تحصيله بالقوة الجبرية وانه طلب تحت ترعة فلم يجبه فاضطر بفحها على مصاريفه التي بلغت ثمانمائة جنيه ثم طلب ان تصرح له بتركيب وابور على التربة التي أنشأها فظفارة الاشغال العمومية رفضت طلبه الامر الذي أضرب به ضرراً جسيماً وعلى ذلك طلب ان تدفع اليه المديرية ثمانمائة جنيه مصري تعويضاً في بحر أسبوع او تتدب من يلزم للحضور عنها أمام محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية يوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٩ للمع الحكم بملزوميتها بدفع الف وثمانمائة جنيه والمصاريف

والمحكمة المذكورة حكمت في ١٨ يولييه سنة ١٨٩٩ بتعين خير لاجل البحث صما اذا كان هناك منافع ضاعت على سليمان بك اباطه بسبب عدم تركيب الوابور وتقدير قيمة تلك المنافع وفعلاً ذهب الخيرو عاين تلك الاطيان وقدم تقريراً بما رآه

فالمديرية استأنفت هذا الحكم في الميعاد القانوني وطلبت الفاءه ورفض دعوى سليمان بك اباطه والحكم عليه بمصاريف أول وثاني درجه والمستأنف عليه طلب تأييد الحكم المستأنف وحيث ان البحث في هذه القضية منحصر في معرفة ما اذا كانت الحكومة مسؤولة بتعويض الضرر المدمي به أم لا

وحيث انه لاجل الفصل في ذلك يرجع الى القواعد العمومية المبني عليها جواز النظر في الدعوي التي ترفع على الحكومة أمام المحاكم الاهلية \* وحيث أن اختصاص المحاكم الاهلية بشأن

الدعوي التي ترفع على الحكومة مبين بالمادة ١٥ من لائحة تركيب المحاكم الاهلية فقره ثانيه منها وهي (كافة الدعوي التي ترفع على الحكومة بطلب تضييقات ناشئة من اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين أو للاوامر العالية )

وحيث انه ينتج من صريح هذه المادة أن الحكومة مسؤولة عن مخالفة الاشتراطات التي تكون بينها وبين الاهالي وعن مخالفة القوانين أو الاوامر العالية

وحيث أن المستأنف عليه طلب تعويضات عما لحقه بسبب فعل الحكومة معه عن امرين الاول رفضها التصريح له بتركيب وابور للاطيان المذكورة والثاني انها استحصلت منه الاموال الميرية بالطريقة الجبرية

وحيث أن موضوع هذه القضية ليس النظر في اشتراطات حصلت بين الحكومة والمستأنف عليه انما البحث عن اجراءات ادارية وما تقدم بيانه بالمادة ( ١٥ ) سالفة الذكر يجب على المستأنف عليه أن يبرهن على حصول مخالفة للقوانين أو للاوامر العاليه كي يكون طلبه داخلاً في اختصاص المحاكم الاهلية

وحيث انه لاجل ذلك يتعين البحث في ادعاء المستأنف عليه فيما يختص برفض تصريح تركيب الوابور وفيما يختص بتحصيل الاموال الميرية بالطرق الجبرية كل منهما على حدة

( فيما يختص برفض تصريح تركيب الوابور ) حيث ان سلطة الحكومة في هذه المسئلة مبنية على دكرتو ٨ مارس سنة ١٨٨١ وهو هذا لا يجوز تركيب آلات رفع المياه لري الاراضي وتجفيفها ثابتة أو متحركة يديرها البخار أو تيار الماء أو الريج الا من بعد الحصول على رخصة بذلك من نظارة الاشغال العمومية أو المصالح التابعة لها )

وحيث ان ارتكان محكمة أول درجة على المادة الثانية من الدكرتو المذكور من أنه لايسوغ للحكومة الامتناع عن الترخيص بتركيب أية آلة غير ثابتة هو ارتكان خطأ لان منطوق

الدكرتو يخالف كل المخالفة لما رأته تلك المحكمة والدليل على ذلك أنها أي المحكمة قالت ( ان الدكرتو المذكور أعطى الحرية المطلقة لنظارة الاشغال في الترخيص والامتناع عن الترخيص بتركيب الآلات الرافعة الثابتة فخرج من ذلك أنه لايسوغ لها الامتناع عن الترخيص بتركيب أية آلة غير ثابتة لمن يطلبها ) لكن فات المحكمة المذكورة ما هو مدون بصريح العبارة بالمادة الاولى من هذا الدكرتو حيث جاء فيه كما هو موضح أعلاه أنه لايجوز تركيب آلات ترفع المياه لري الاراضي وتجفيفها ثابتة كانت أو متحركة الا بعد الحصول على رخصة من نظارة الاشغال العمومية ثبت من ذلك أن قولها يعني قول المحكمة مخرج من ذلك أنه لايسوغ الامتناع عن الترخيص بتركيب أية آلة غير ثابتة هو قول ضعيف وخطأ نظراً لما هو مذكور بالمادة الاولى في عبارة ثابتة كانت أو متحركة فالتحركة هي بلا نزاع الآلة غير الثابتة التي زعمت تلك المحكمة بخروجها ومن ثم اتضح ان المحكمة المذكورة لم تراعى نظر المادة الاولى اكتفاء بما وافقها في المادة الثانية وهذا هو محل الخطأ

وحيث أنه زيادة على ما ذكر فان ما ورد بالمادة الثانية هو غير مخالف لما جاء بالمادة الاولى لانهما مرتبطتان ببعضهما مع ملاحظتهما معاً إذ المادة الثانية جاءت مكتملة للاولى

وحيث انه تقرر بالمادة الاولى أن نظارة الاشغال هي التي لها حق التصريح فن المعلوم أن من له حق الاعطاء له حق المنع فالحكومة اذن التي لها هذا الحق لم تخالف القوانين ولا الاوامر العالية برفضها التصريح للمستأنف عليه بل بالعكس الحكومة أجرت كل ما خوله لها الدكرتو المذكور من السلطة.

وحيث ان ادعاء المستأنف عليه أن رفض التصريح له جاء مخالفاً للقانون لانه أضرب بالمنفعة العمومية هو ادعاء مردود لان الحكومة برهنت على أن أسباب عدم الترخيص هي ان التربة التي يريد المستأنف عليه أخذ المياه منها ليس لها

بيع القاصر تفيد ان بيعه يعتبر موقوفاً على اجازة الولي أو الوصي أو اجازته هو بعد البلوغ وان السكوت بعد البلوغ مع الاطلاع على تصرف المشتري مسقط لدعواه بدون تقدير للمدة

#### السبب الصحيح

السبب الصحيح هو العقد الذي من شأنه ان يكون صالحاً في ذاته لنقل الملكية بصرف النظر عما اذا كان صادراً من المالك الحقيقي أو من سواه ويقطع النظر أيضاً عما اذا كان الصادر العقد منه متمتعاً بأهلية التصرف أم لا هذا مع اضافة سلامة نية المشتري

#### سلامة النية

سلامة النية هي مجرد اعتقاد المتصرف له وقت التصرف بان مملكه يملك العين الحاصل التصرف فيها ملكاً غير قابل للعالم وقد اختلف الشراح في ما اذا كان يشترط لسلامة النية ايضاً ان يكون المتصرف له غير عالم بان المتصرف فاقد الاهلية فالبعض اوجبوا ذلك والبعض لم يوجبوه

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة العلنية المنعقدة علناً بسراي المحكمة في يوم السبت ٣١ مارث سنة ٩٠٠ و ٣٠ القعدة سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة أحمد قمحه اقندي القاضي وحضور عبد الحميد حمدي اقندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية عبد اللطيف حسن المزارع من سدمنت الجبل المقيدة بالجدول سنة ٩٠٠ نمرة ٢٦ بتوكيل محمود اقندي كامل المحامي

ضد

أبو حامد امام من سدمنت الجبل بتوكيل سليم اقندي رطل المحامي

#### وقائع الدعوى

طلب المدعي الحكم بثبوت ملكية ١٢ سهم و٤ قراريط وفدانين المينة بمرضاة الدعوى ورفع بد المدعى عليه عن ذلك والزامه بالمصاريف

فيها مخالفة القوانين أو الاوامر العالية وحيث أن شراء المستأنت لتلك الارض هو كان بمقتضى الشروط المنصوص عنها بذكر يتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ التي جاء في المادة الخامسة منه أن المال يستحق عن الارض المباعه باكملها ولو كانت كلها أو بعضها لم يجر زراعتها

وحيث أن الدكر يتو المذكور لا يحتوي على ادنى تعهد بالمجاد ترع أو غيرها من طرق الري بل الزام المستأنت عليه بدفع المال بلا شرط وحيث أن الحكومة عندما أجرت الاستحصال على الاموال الميرية بالطرق الجبرية فانها لم تخالف القوانين بل بالعكس حافظت عليها بتنفيذها طبقاً لما جاء بالمادة الخامسة من دكر يتو فبراير سنة ٨٩٢ وحيث أنه بناء على جميع ما ذكر يكون الحكم المستأنت على غير أساس ويجب حيثئذ الفاؤه ورفض دعوى المستأنت والزامه بالمصاريف

#### فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً قررت بالغاء الحكم المستأنت ورفض دعوى المستأنت عليه والزامه بالمصاريف

\*\*\*

#### ٣٩

بني سويف جزئي - مدني - ٣١ مارس سنة ٩٠٠ عبد اللطيف حسن - ضد - أبو حامد امام المعقود الرسمية

انه وان كان من القواعد العمومية ان الحججة الشرعية تعتبر دليلاً قبل كل شخص مالم يثبت عدم صحتها من طريق الادعاء فيها بالتزوير غير ان هذا النص لا يؤخذ على جهة الاطلاق بل يجب قصره فقط على الامور التي شاهدها بنفسه الموظف المحرر للحجة اما باقي مرويات الحججة فانه من المتفق عليه انه يصح الطعن فيه بالادلة والقرائن المعتادة

#### بيع القاصر

ان خلاصة النصوص الشرعية في مسألة

ايراد كاف في مدة الصيف لري الاراضي الحيدة الجارية زراعتها منذ زمان طويل فلا يمكن التصريح له بتركيب آلة رافعة لاخذ المياه لتصلح اراضي من الاراضي الغير صالحة للزراعة

وحيث ان الشارع المصري عهد لنظارة الاشغال العمومية توزيع المياه حسب المصلحة العمومية وانها هي التي لها مطلق التصرف في ذلك وحيث ان هذه القاعدة لم تنتج فقط من انفصال السلطة القضائية من السلطة الادارية بل هي واضحة ايضاً وواردة في عدة مواضع من القانون وبالاخص في المادة (٧ من دكر يتو ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤)

وحيث ان القرارات الادارية الصادرة من جهات اختصاصاتها بلا خروج عن الحد لا يجوز أن تكون موضوعاً للبحث أمام السلطة القضائية لان المحاكم لا تحكم في مثل هذه القضية الا بناء على تقارير أهل الخبرة

وحيث انه لو جاز ذلك وكان يمكن في كل وقت أن تعرض أعمال الموظفين الاداريين على أهل الخبرة لذهبت المصلحة العمومية وحيث ان تقرير أهل الخبرة في هذه القضية ودفاع المستأنت عليه انما هو قاصر على مصلحة المستأنت عليه الخصوصية فقط من نحو عدم حصوله على آماله وهذا لا يثبت اصاله عدم جواز الرفض ولا مسؤولية الحكومة مطلقاً وحيث انه ينتج مما تقدم أن رفض التصريح الى المستأنت عليه هو حق للحكومة خوله لها القانون

وحيث ان النصوص الواردة في هذه المسئلة لا تجعل هناك أدنى شك بأن الحكومة لم تخالف القوانين ولا الاوامر العالية واذن المحاكم غير مختصة بنظر هذه القضية ما دام لم تحصل المخالفة المذكورة وعلى ذلك يتعين رفض دعوى المستأنت عليه بخصوص الاموال الميرية المتحصلة بالطرق الجبرية

وحيث أن هذه المسئلة التي تظلم منها المستأنت عليه هي محل بحث أيضاً فيما اذا كانت حصلت



واتعاج المحاماة وارتكن على المستندات والمذكره  
المقدمة منه

والمدعى عليه طلب الحكم بعدم جواز  
قبول هذه الدعوى وموضوعاً رفضها لانها خالية  
عن كل أساس وارتكن عن المستندين والمذكره  
المقدمة منه

### المحكمة

حيث ان الحجة الصادرة من محكمة بني  
سوف الشرعية بتاريخ ٢٤ القعدة سنة ١٢٩٩  
تضمنت ان كلا من الحرمه عائشه بنت محمد  
اقدى الملا زوجة المرحوم حسن عبد الرؤوف  
وولدها منه وما خالد وعبد اللطيف أسقطوا  
حقهم في منفعة خمسة أفدنه طيناً خراجياً  
بأراضي ناحية سدمنت الحيل الى هذا المدعى  
وهو أبو حامد امام فأسقطه الحرمه عائشه  
٤ أسهم و٢١ قيراط وما أسقطه كل واحد من  
من خالد وعبد اللطيف ٨ أسهم وقيراط واحد  
وفدانين بشمن عن الخمسة أفدنه قدره ٣٩٠٠  
قرش صاغ مقبوضه بيد المسقطين حسب  
اعترافهم في تلك الحجة

وحيث ان عبد اللطيف حسن الوارد اسمه  
في تلك الحجة ضمن المسقطين رفع هذه الدعوى  
بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ٩٩ (٢ شعبان سنة ١٣١٧)  
وملخصها انه لم يبيع وان المدعى عليه متقلب  
على نصيبه في الخمسة أفدنه وقدره ٨ أسهم  
وقيراط واحد وفدانين ولذا طلب الحكم بثبوت  
ملكته لهذا القدر والزام المدعى عليه برفع يده  
عنه وحفظ الحق في الربيع بدعوى خاصة

وحيث ان دعوى المدعى ترجع من جهة  
الاساس الى شهادة تاريخها ١٨ ديسمبر سنة ٩٨  
محررة وموقع عليها من صراف ناحية سدمنت  
الحيل ومصدق عليها من جهة الادارة ومفاد  
هذه الشهادة انه أي المدعى مولود بتاريخ ٢٨  
صفر سنة ١٢٨٨ وبمقارنة هذا التاريخ على تاريخ  
الحجة تكون النتيجة ان عمره يوم تحريرها  
كان احدى عشرة سنة وتسعة شهور تقريباً  
فليس من الحكمة حينئذ ان يكون هو الذي

حضر في المجلس الشرعي وباشر العقد  
وحيث ان المدعى عليه تمسك في رفعه  
الدعوى باللائحة السعيدية وبالقوة الدلالية للحجة  
الشرعية وبسكوت المدعى اكثر من خمس  
سنوات بعد بلوغه على فرض صحة التاريخ المدون  
في الشهادة

وحيث ان المادة الرابعة من اللائحة  
السعيدية وهي التي كان معمولاً بها وقت تحرير  
الحجة بمثابة القانون المشتمل على أحكام التصرفات  
في الاطيان قضت بأن من وضع يده مدة خمس  
سنين متواليات على اطيان خراجية مع تكليفها  
باسمه وقيامه بدفع الضرائب المقررة عليها لا تسمع  
في حقه دعوى ومعنى ذلك انه يكتسب ملكيتها  
بوضع اليد المدة المذكورة

وحيث انه مع التسليم بأن اسم المدعى  
ورد في دفتر قيد المواليد بمجرد ظهوره في عالم  
الوجود وهو أمر قد يحتمل الشك لعدم الدقة  
في هذه العملية حتى في العصر الحاضر الذي  
توقرت فيه دواعي الضبط أكثر مما كان  
في الزمن الغابر فتكون النتيجة ان سن المدعى  
وقت البيع ما كان وصل للعقد المقرر للبلوغ

وحيث انه وان كان من القواعد العمومية  
ان الحجة الشرعية تعتبر دليلاً قبل كل شخص  
ما لم يثبت عدم صحتها من طريق الادعاء فيها  
بالتزوير غير ان هذا النص لا يؤخذ على جهة  
الاطلاق بل يجب قصره فقط على الامور التي  
شاهدها بنفسه الموظف المحرر للحجة اما باقي  
مرويات الحجة فانه من المتفق عليه انه يصح  
الطعن فيها بالادلة والقرائن المعتادة

وحيث انه مع اعتبار صحة مضمون الشهادة  
المتقدم ذكرها فيكون لابد من أحد أمرين  
اما ان يكون المدعى حاضراً في مجلس البيع  
وهو قاصر بالفعل واما ان يكون الذي حضر  
سواء

وحيث انه لا يوجد في وقائع الدعوى شيء  
يساعد على صحة افتراض الصورة الثانية بل  
بالعكس فانه باحتساب سن المدعى اعتماداً على

الشهادة السابق ذكرها يكون قد وصل الى سن  
البلوغ وهو خمس عشرة سنة في ٢٨ صفر  
سنة ١٣٠٣ ومن البديهي انه لو كان الذي حضر  
وباشر العقد سواء لما لزم هو السكوت عن  
المطالبة بحقه أربع عشرة سنة وخمسة شهور  
وبضع أيام وهي المدة التي مضت من عهده بلوغه  
الى حين رفع هذه الدعوى

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الامر  
محصور في الصورة الاولى وهي التي يميل اليها  
المدعى باعتبار انها أكثر فائدة له حسبما لاح  
من مجموع أقواله وطرق البحث التي سار فيها  
وحيث انه من الواجب حينئذ الرجوع الى  
أحكام الشريعة الفراء لمرفة حكم البيع الواقع  
من قاصر

وحيث ان خلاصة النصوص الشرعية في  
هذا الموضوع تقيد ان يبيع القاصر يعتبر موقوفاً  
على أجازة الولي أو الوصي أو إجازته هو بعد  
البلوغ وان السكوت بعد البلوغ مع الاطلاع  
على تصرف المشتري مسقط دعواه بدون  
تقدير للمدة

وحيث انه متى تقرر ذلك يكون سكوت  
المدعى أربع عشرة سنة ونصف سنة تقريباً  
مستوجباً لعدم قبول دعواه

وحيث انه حتى مع الرجوع الى شرح  
القوانين المستند منها القانون المصري فلا يوجد  
في أقوالهم شيء يعود بالفائدة على المدعى فانه  
من المقرر عندهم ان العقد الصادر من غير ذي  
أهلية ليس بباطل في ذاته بل قابل للبطلان  
فيجوز للواقع التصرف منه وهو قاصر ان يطلب  
للبطلان بشرط ان يرفع دعواه في مدة المشير  
سنوات التالية للبلوغ والا سقط حقه ويلاحظ  
هنا ان هذه المدة هي المقررة عندهم لاكتساب  
الملكية بالسبب الصحيح ويقابلها في التشريع  
المصري خمس سنين

وحيث ان ما يؤيد الدفع الذي أبداه  
المدعى عليه كونه حائزاً للعين بسبب صحيح مستفاد  
من الحجة التي بيده والسبب الصحيح انما هو

## اعلان بيع منقولات

من محكمة الازبكية الجزئية الاهلية

انه في يوم السبت ٢ يونيه سنة ٩٠٠ و ٤  
صفر سنة ١٣١٨ عربية الساعة ١٠ افرنكي صباحاً  
بشارع القلبي

سيصير الشروع في مبيع منقولات منزليه  
تعلق محمد علي جاويش السابق توقيع الحجز  
التحفظي عليها بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ٩٩ بتنفيذ  
الحكم الصادر من محكمة الازبكية بتاريخ ١٨  
يناير سنة ٩٠٠ ومكان بتاريخ ١٣ فبراير سنة  
١٩٠٠ القاضي بتثبيت الحجز التحفظي وقاء  
لمبلغ ٦٤٧ قرش ساغ وعمل معارضة وحكم  
برفضها وتأييده بالنسبة لكون محمد علي  
المذكور منزل من المحل سكنه بجهة المواردي  
بالانشاء محرر له اعلان حكم المعارضة فاجيب  
من شيخ الحارة بعدم وجوده وكذلك صار  
اعلانه بالنيابة بتاريخ ١٢ مايو سنة ٩٠٠

فكل من له رغبة في المشتري عليه الحضور  
في اليوم والساعة والمحل المعين بهذه

ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً وان  
تأخر يماذ المزايد على ذمته ويلزم بالفرق  
محرراً في يوم ٢٧ مايو سنة ٩٠٠

نائب الباشمخضر

علي احمد

## اعلان

بيع زراعة قح

محكمة الحيزه الجزئية

انه في يوم الاثنين الموافق ٤ يونيو سنة  
٩٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بناحية الطالية  
مركز ومديرية الحيزه

سيصير الشروع في مبيع محصول زراعة  
ثلاثة افدنه قح منزرع بزمام ناحية الطالية  
المذكوره بحوض رزقة اسماعيل الرزاز وعدودين  
من بحري ورتة هلال السيسى والغربي والشرقي  
طريق والقبلي ورتة ابراهيم خليفه تعلق كل

## فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض دعوى  
المدعي والزامه بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش  
صاغ اتعاب محاماه

\*\*\*

## الاخاء

انتهى الينا العددان الاولان من جريدة  
عمومية بهذا الاسم لحضرة الفاضل محمود افندي  
كامل كاشف محررها حضرة الكاتين الشاهرين  
المجدين احمد افندي محرم واحمد افندي الكاشف  
وتتماز على غيرها بأنها ترسل مجاناً الى رجال  
العلم . ومركز ادارتها في طوخ قليوبيه ولنا  
الامل الوطيد بان ترضي قراءها لما نعهد في  
حضرة محرريها من سعة العلم وطول الباع في  
الادب والانشاء كما اننا نتظر رواجها ونجاحها  
لان اشتراكها لغير رجال العلم زهيداً وهو ٢٥  
غرضاً في السنة فنتي على حضرات الافاضل  
صاحبها ومحرريها اطيب التشاء

\*\*\*

## نور الاسلام

مجلة علميه ادبيه تهذيبه اسلاميه لحضرة  
الفاضلين امين بك ابو يوسف الحامي ومحمود افندي  
عبد الكريم التاجر في الزقازيق تصدر مرتين  
في الشهر من الزقازيق قيمة اشتراكها في السنة  
١٠ غروش ضاغ وهي قيمة زهيدة جداً بالنسبة  
الى قوائمها فتعني لها التوفيق والنجاح

\*\*\*

## الحبيب

صحفة سياسية ادبية اسبوعية لحضرة الفاضل  
عثمان افندي الحثاني بدل اشتراكها السنوي ٥٠  
غرضاً صاغاً تشتمل على مقالات سياسيه وادبيه  
واخبار مختلفه فتعني لها الرواج

المقد الذي من شأنه ان يكون صالحاً في ذاته  
لثقل الملكية بصرف النظر عما اذا كان صادراً  
من المالك الحقيقي أو من سواه وبقطع النظر  
أيضاً عما اذا كان الصادر القصد منه متمتعاً بأهلية  
التصرف أم لا

وحيث انه يضاف على ما تقدم سلامة نية  
المشتري وتعرفهما انها مجرد اعتقاد المتصرف  
له وقت التصرف بان مملكته يملك العين الحاصل  
التصرف فيها ملكاً غير قابل للطعن

وحيث ان الامر الوحيد المختلف فيه بين  
الشراح انما هو كون بعضهم يشترط عدم علم  
المشتري وقت الشراء بان مملكته غير فاقد الاهلية  
خلاف للبعض الآخر

وحيث انه حق مع التعميل على المذهب  
القائل بان علم المشتري بعدم توفر الاهلية في  
المتصرف مانع لسلامة النية فانه لا يوجد في القضية  
أدنى شبهة تساعد على افتراض ان المدعي عليه  
كان يعلم بقصر البائع بل متضح من عبارة الحجج  
انه بحضور الشهود المذكورة أسماؤهم فيها (أنشد  
على نفسه كل من الحرمة عائشه بنت محمد افندي  
الملا زوجة حسن بن عبد الرؤوف بن حسن  
وخالد وغيد اللطيف ولدي حسن بن عبد الرؤوف  
بن حسن المذكورين اعلاه اشهاداً صحيحاً شرعياً  
طائمين مختارين وهم في صحتهم وسلامتهم وثبات  
عقلهم ونفاذ تصرفاتهم الشرعية بأنهم أسقطوا حقهم  
من منفعة خمسة أفدنه طيناً سواداً خراجياً (الخ)  
وحيث انه لا جدال في ان المدعي عليه  
وأضح اليد من عهد الشراء بدون منازع ولا  
بمعارض ولذا يكون قد اكتسب الملكية بمضي  
خمس عشرة سنة وهي المدة التي لا تحتاج الى شيء  
سوى مجرد الحيازة فيكون هذا الامر مانعاً لسباع  
الدعوى حتى لو لم يكن بيده عقداً فبالاولى  
مق كان وضع يده مبنياً على الحجج الشرعية  
السابق ذكرها

وحيث انه مما تقدم جميعه تكون دعوى  
المدعي خالية من الاساس ويتمين رفضها والزامه  
بالمصاريف

من مرسى خليفه وعلي خليفه وعبد المقصود حسن خليفه السابق توقيع الحجز النفاذي على الزراعة المذكورة بتاريخ ٨ مايو سنة ٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الجزية بتاريخ ٣ مارس سنة ٩٠٠ وهذا البيع بناء على طلب الحرمه كل بنت محمد خليفه المقيمة بناحية الطالبه المذكورة

فكل من كان له رغبة في مشتري زراعة القمح المذكور يعطي مزاياه بالعمله الصاغ الديواني ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر يصير اعاده البيع على ذمته ويلزم بالفرق في حالة التقصان

تحريراً في ٢١ مايو سنة ٩٠٠

نائب باشمحضر

محكمة الجزية

حسن احمد

### اعلان

مبيع مواشي امام محكمة دكرنس الجزية انه في يوم الثلاثاء ١٢ يونيه سنة ٩٠٠ الماعه ١٠ افرنكي صباحاً بكفر الجملية بمركز دكرنس

سيصير الشروع في مبيع بقره حمه صفره بقرون خياره صغيره عمرها ثمانية سنوات تقريباً تعلق السيد الرئيس من كفر الجملية المذكور بناء على طلب الشيخ عبد الله راضي من الكفر المذكور

وبناء على الحكم السابق صوره من محكمة دكرنس الجزية بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ الملن الى المحكوم عليه بتاريخ ٥ مارس سنة ٩٠٠ وسبق توقيع الحجز التنفيذي عليها عند محمود افندي رفعت المحضر بتاريخ ١٣ مايو سنة ٩٠٠ وفاء لمبلغ ٤٩٢ قرش صاغ قيمة المحكوم به والمصاريف لحد يوم التنفيذ

فكل من رغبة في مشتري البقرة المذكورة يحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين يعطي مزاياه بشرط دفع الثمن فوراً ومن يرسي عليه المزاد ويتأخر عن دفع الثمن يلزم بالفرق حسب القانون

تحريراً في ٢٣ مايو سنة ١٩٠٠

باشمحضر محكمة

المنصوره

امضا

### اعلان

بيع مواشي محجوزه انه في يوم الاثنين ٤ يونيه سنة ٩٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بناحية كفر ميت العز بمركز ميت غمر

سيصير الشروع في مبيع شب بقر أحمر عمره ثمانية سنوات تعلق متولي عبد النبي السابق توقيع الحجز بتاريخ ٥ مايو سنة ٩٠٠ بناء على طلب البنداري ابو شبب التاجر وفاء لمبلغ ٨٥٧ قرش صاغ وفاداً للحكم الصادر من محكمة ميت غمر الجزية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٠ فكل من له رغبة في مشتري الشب المذكور عليه أن يحضر في الزمان والمكان المعينين اعلاه ويعطي مزاياه بالعمله الصاغ ومن يرسي عليه العطا يدفع الثمن فوراً ليد المحضر المحضر المعين للبيع وان تأخر يعاد المزاد على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً بميت غمر في ٢١ مايو سنة ١٩٠٠

نائب الباشمحضر

ميت غمر

حنا بسخرون

### اعلان

انه في يوم الاثنين ٤ يونيه سنة ١٩٠٠ الساعة ٢ افرنكي مساء بسوق قوص سيصير الشروع في مبيع ثلاث بقرات وجاموسه السابق توقيع الحجز عليهم بتاريخ

١٣ مايو سنة ١٩٠٠ بمعرفة احد محضري المحكمة وذلك بناء على طلب حضرة محمد افندي أمين باشكاتب محكمة قنا الاهليه بصفة حضرة مديراً لخزينة النقود القضائية وهذه المواشي تعلق حسين مدني وآخرين من جزيرة مطيره

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة المحددين بعاليه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ١٩ مايو سنة ١٩٠٠

الباشمحضر

عبد الرحمن محجوب

### اعلان

من محكمة عابدين الجزية الاهلية عن مبيع بضائع محجوزه بالمزاد العام انه في يوم الاثنين ٤ يونيه سنة ١٩٠٠ الساعة عشره افرنكي صباحاً بشارع السكريه سيبيع بالمزاد العام مرايات واصناف صنيه تعلق شعبان علي ابو شبب النرسي السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٢٧ اغسطس سنة ٩٩ بناء على طلب الخواجه انطون ارقش التاجر وشركاه بالاسكندرية والمتخذ له محلا مختاراً بمصر مكتب حضرة سليم افندي بسترش الحامي لدى المحاكم الاهليه وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة عابدين الجزية بتاريخ ١٤ ستمبر سنة ٩٩ فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان والمكان والمعينين اعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق اذا نقص

تحريراً في ٢٤ مايو سنة ١٩٠٠

نائب باشمحضر محكمة

عابدين الجزية

علي فهمي

( طبع بالمطبعة العموميه )